

ابداً وايضاً ان النبي صلى الله عليه وسلم لما شبه الامير بهارون ومعلوم ان بهرون كان خليفة موسى
في حياة موسى بعد عيسى وهاذا موضع من نون وكاتب بن بوقنا خليفة له بعد موت موسى
يكون الامير خليفة في حياة النبي بعد عيسى وهاذا موضع بل بعينه خليفة بعد وفاته حتى يكون
التشبيه على وجه الكمال اذ جعل التشبيه في كلام الرسول على التقصان غايته عدم المزية العياض
بالله وان نزلنا فلنا ليس في هذا الحديث دلالة على اقامة اختلافه الثلاثة غاية ما في
الباب ان استحقاق الامامة ثبت به الامير ولو في وقت من الاوقات وهو عين حديث سبيل
السنن فالعرب به ايضاً في تمام الحديث الثالث رواه بريدة مرفوعاً قال علياً مني
وانا من علي وهو يدل كل مؤمن بعدي، وهذا الحديث باطل لان في اسناده اجمل وهو
شبهي منهم في روايته وايضاً عرقه الوقت المتصل بزمان وفاته صلى الله عليه وسلم ولفظ
بعدي يحتمل الاتصال والافتعال وهو من باب ليل السنة الغائبين بان الامير كان اماماً
مفروض الطاعة بعد النبي في وقت من الاوقات الحديث الرابع رواه انس بن مالك انه
كان عن النبي صلى الله عليه وسلم لما روي له وهدى اليه فقال اللهم انتني باحث الناس
اليك بكل من في هذا الطير مما على وهذا الحديث قد عرفت الخبرين بان موضوع ومن
خرج موضوعه لما فظ غرس الذين يجزى وكذلك الذي في تنجيصه ومع هذا في مفيد
للمعنى ايضاً ان العينة تدل على ان المراد باحث الناس ان الله في الاكل من النبي ولا شك
ان الامير كان اجتهب له الله في هذا الوصف ان اكل الولد من حكم مع الاب يكون موجباً
لتصايف الذمة بالطعام وان سلمنا ان يكون المراد باحث الناس مطلقاً لا يفيد المعنى
ايضاً اذ لا يلزم ان يكون اجتهب الخلق ان الله صاحب الرئاسة العارفة فكان من اولياء
وانبياء كانوا اجتهب الخلق ان الله لم يكونوا ذوي رئاسة عامة كرجال وحيي وشيخول الذي
كان طالوت في زمانه صاحب رئاسة عامة بنفس الهي وايضاً يحتمل ان ابابكر لم يعلم كمن في
ذلك الحين حاضر كونه المدينة المنورة والدعاء كان خاصاً بالخاصين دون الغائبين
بدليل قوله اللهم انتني لان احضار الغائبين مساوية بعينه في ان قصر لا يقبل الا بطريق
حرف العادة ولا ينبغي ان يطول اقتضاه العادة للاذية وقت التحريم والالما احتاجوا في
اجوب والفتال له هيئة الاسباب الظاهرة وحتم ان يراد التبويض بذلك كما في قولهم
فلان ينقل الناس وعلمهم وانضلم على تقديره والنتي على المعنى لا يفاد الاختيار الصحاح
الدالة على اذلة بغير وعرضل اقتدوا بالذين بعدي لا يكره وعمر وغير ذلك الحديث
الخامس رواه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان امة من امة العلم على بائنا وهذا

✎

الخريف مطعون قال يحيى بن معين لا اصل له وقال البخاري انه ينكر وليس له وجه صحيح
وقال الرمذي انه منكزب وذكره ابن حجر في الموضوعات، وقال ابن دقيق العيد
يقبوه وقال النووي والذهي ويجزى انه موضوع فالتسك بالاحاديث الموضوعات
لا وجه له اذ شرط التذليل اتفاق اخصيين عليه ومع هذا ليس مقيداً لمعناهم اذ لا يلزم
ان من كان باب مبنية العلم فهو صاحب رئاسة عامة بالفضل بعد النبي صلى الله عليه وسلم
غاية ان شرطاً من شروط الامامة قد تحقق فيه بوجهات ولا يلزم من تحقق شرط واحد وجود
الشروط بالشرط الكثرة مع ان ذلك الشرط كان ثابتاً في غيره ايضاً اذ من شرطه اهل السنة
مثل ما صاب الله شيئاً في صدق الا وقد صبهت في صدق اليه بغير نحو لو كان بعدي نبي كان
عمر فاذا اعتبرت روايات اهل السنة فلتعتبر كلها والا فلما ينبغي ان يقصد الراجح برؤية واحدة
مروياتهم الحديث السادس هو ما رواه الامامة مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من اراد ان ينظر الى آدم في عمله ولا ينزع في نقوه ولا يراهم في حمله ولا موسى في بطشه
ولا عيسى في عبادته فينظر الى علي بن ابي طالب وجه التمسك بهذا الحديث ان مساواة
الامير لا ينبغي ان يصفاتهم فربعت به والانبيا افضل من غيره والامير افضل لان
علي افضل من غيره والافضل تعين الامامة دون غيره ولا يخفى فاداه هذه المقدمات و
المباري الواقعة في الاستدلال في وجوه الاول ان هذا الحديث اوردته احملي في كتابه
وقد نسب اليه الحق في مرجع ولا يعنى احدى وليس في تصانيفه اثر منه ولا يثبت ان الامير اهل السنة
بالاخر مع ان عند اهل السنة ان الاحاديث التي تزكرونها فيهم اذا لم يصح بصحتها لا يحتج بها عند
الشافعي ان ما ذكره محض تشبيه لبعض صفات الامير ببعض صفات اولئك الانبياء و
التشبيه كما يكون بادوات التعاريف كالكاف وكان مثل نحو ذلك يكون بهذا السلوب كما
تقررت في علم البيان ان من اراد ان ينظر الى القرية البدر فيلزم له وجه فلان هذا القسم دخل
ايضاً في التشبيه ولو تجاوزنا عن ذلك لكان استفاضة مبناه على التشبيه وهم المساواة بين المشبه
والمشبه به كمال السقاية وقد روي في الاحاديث الصحيحة لاهل السنة تشبيه اليه بغيره
وعيسى وتشبيهه بنوع وتشبيهه بغيره وعيسى ولكن لما كان لاهل السنة خلف عظيم من العقل له
محمول ذلك التشبيه على المساواة اصلاً بل على ما كثر بينه الثالث ان المساواة بالافضل
في صفة لا تكون موجبة لافضلية المساوي لان ذلك الافضل له صفات احقر من صفات
افضل وايضاً ليست الافضلية موجبة للترجمة الكبرى كما حرر الرابع ان تفصيل الامير على
اختلافه الثلاثة من هذا الحديث يثبت ان الامير كان اولئك اختلافه مساوياً للانبيا المذكورين

٥٩